سَعد الدِّين الشَّاذِلي
الرَّأي والسُّلطة الرَّسميَّة

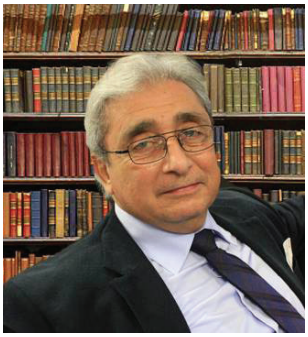

الدكتور وجيه فانوس
أستاذ في المعهد العالي للدكتوراه
في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
الجامعة اللبنانية

تمهيد

ليس الغرض الأساس، من هذا العمل، تقديم جديد أو غير معروف من سيرة الفريق الأول سعد الدين الشَّاذلي؛ خاصّة وأن هذا الموضوع قد حظي بنشر تفاصيل كثيرة عنه. أبرز ما نشر في هذا الشأن، وتحديدا جوانبه العسكرية، ظهر في مجموعة من الكتابات وضعها الشاذلي، بنفسه، ومنها ما نشرته دور نشر عالمية، وبلغات أجنبية، وبشكل خاص باللغة الإنكليزية؛ وثمة عديد من الأعمال التي وضعها باحثون عرب وأجانب، تناولت سيرة الشَّاذلي ومسيرته؛ لاقت، كذلك، اهتماماً دولياً وأجنبياً واسعاً.

الغاية من هذا العمل، وإن كان التوكّؤ الغالب فيه على المادة المعرفية التاريخية، وتحديداً النواحي العسكرية منها؛ فهو البحث في رؤيةٍ للعلاقة بين «الرَّأي والسُّلطة الرَّسمية»؛ وخاصّة من خلال ما يشي به واقع الحال في العالم العربي، في المرحلة التي عاش فيها سعد الدين الشَّاذلي، وعاين خلال هذا العيش ما عاناه من أمور نهضت، في معظمها، عبر جدلية للعلاقة بين الرأي والسُّلطة.

يشهد العالم العربي، وسواه من بعض مناطق العالم، جنوحاً ما نحو تغليب الرؤية الذاتية، أو الانفعالية، في اتخاذ القرارات، وخاصّة في مجالات الشأن السياسي العام، على التوجهات العلمية أو الموضوعية، لدى المسؤولين النهائيين عن اتّخاذ القرارات. ولعل نظرة بعض القيمين على الأمور، في مجالات السلطة العامة، إلى تمييز من يتعاملون معهم، بين من هم «أهل الثقة»، من جهة، ومن هم «أهل الخبرة»، من جهة أخرى؛ ما قد يساهم في تبيان هذا الواقع والإضاءة عليه. إن «أهل الخبرة»، وإن كانوا في موقع المسؤولية عن تقديم الرأي الموضوعي المستند إلى المعرفة العلمية والخبرة المكتسبة، قد لا يحظون، من جهة أهل السلطة الرسمية، بما يعطي أولوية عملية لآرائهم هذه، إذ قد يميل ناس السلطة الرسمية إلى إعطاء ارتياح أكثر لما تبينه لهم رؤاهم الذاتية وارتباطاتهم الخاصّة، فضلاً عن راي من يرتاحون شخصياً إليهم من المعاونين، والذين يعتبرونهم من «أهل الثقة». هي، إذن، الخلفية المنطقية الكامنة وراء اتخاذ القرار، أياً كان هذا القرار، أتكون «الرؤية» العلمية بما تنهض عليه من موضوعية، أو تكون «الرؤيا» الذاتية، بما تختزنه من انفعال وأهواء؟

كان الشَّاذلي، وخاصّة في مسيرته العسكرية وضمن مسؤولياته في هذه المسيرة، في موقع لإبداء الرأي؛ كما كان، في مواقع معينة، مسؤولاً عن مبادرته في جعل رأيه تصرّفاً تنفيذيا، ترتبط بنتائجه مصائر مَن هو مسؤول عنهم؛ ولا بدّ له، تالياً، مِن مواجهة العواقب العملية لهذا الرأي، الذي اعتقده وقام بتنفيذه، أمام رؤوسائه، العسكريين منهم كما السياسيين.

شكلت تجربة الشَّاذلي، بنائية صراعية للرأي؛ إذ صاحبها ليس مجرد إنسان رأيٍ، بل كما هو مسؤول عن رأيه تجاه نفسه وقناعاتها، فإنه كذلك مسؤول، بصورة عمليَّة، تجاه من هو قيِّم عليهم وعلى مصيرهم مِن مرؤوسيه. ويبقى، أنّ لهذا الحال من البناء، وجههُ الآخر، وهو مسؤولية الشَّاذلي، المرؤوس، وليس الرئيس، عن رأيه، تجاه مرؤوسيه؛ وموقفه، ومسار رأيه ومصيره، الوظيفي والشخصي، جرّاء هذا الرأي، في مواجهة سلطة رؤوسائه لقراراته وتجاه شخصه.

إنها بنائيّة صراعيّة، تكاد تتماثل إلى حد كبير، ببعض البنائيَّات الصِّراعيَّة التي اشتُهرت بها بعض المسرحيات الإغريقية الكلاسيكيَّة؛ والتي ما برح، تاريخ الدراما، يغتني بفنيّتها، ويعتز الوعي الإنساني المتحضر، بأبعادها الإنسانية وأعماق هذه الأبعاد؛ ولا غرو في أن يكون هذان، الاعتزاز والاغتناء، اغتناءً واعتزازاً للحدث، بحد ذاته، كما للذات الإنسانية في حيوية وجودها عبر معايشتها للحدث ونتائجه.

يشهد كثيرون، في أرجاء العالم، لسعد الدين الشَّاذلي أنه بطل عسكري ينماز بقوة حضوره وفاعلية هذا الحضور؛ فهل بالإمكان أن تكون، في المقابل، ثمة شهادة له بدرامية حضوره الإنساني، عبر ما مارسه، وعاينه وعاناه، من مساعيه للرقي بهذا الحضور إلى مصاف سامية، من عظمة الفكر وروعة التفاعل معه؟

هل الشَّاذلي، كما هو أنموذج رائع لبطل في عسكريّته؛ يشمخ، كذلك، مثالاً ساطعاً للسموِّ الإنساني في العظمة الدرامية لمعاناته؟!!

إشارة: كان الاعتماد، في هذا العمل، على مكتبة قوامها، بصورة أساس، الكتابات التي تناولت سيرة الفريق الشَّاذلي، ومنها ما وضعه الشَّاذلي بنفسه أو أشرف عليه؛ فضلاً عن مختارات من أعمال وضعها باحثون عرب وأجانب، سعت إلى أن تسد فراغات معينة لم يشر إليها الشَّاذلي، أو عمدت إلى الإضاءة على أمور لم تظهر، في ما كتبه الشَّاذلي، بالوضوح الكافي.

يبقى أن التوثيق المفصل لمادة العمل، وإحالة كل ما يرد فيها إلى موقعه من المصدر أو المرجع، كاد أن يطغى، لكثرته، على متعة القراءة ودقة المتابعة؛ ولذا، ولما كانت المادة المعرفية عن الشَّاذلي منتشرة بقوة، كان التركيز، ههنا، على العرض، والاكتفاء ببيان أن المادة المعرفية المستخدمة في العمل، مأخوذة من المكتبة المرفقةِ التي وُضعت، في غالبيتها، من قبل سعد الدين الشَّاذلي، شخصياً، ومن باحثين ثقات في مجالات عملهم.

مكتبة العمل:

1) Chazly. Saad Eddine, The Arab Military Option, American Mideast Research, California, U.S.A., 1986,

2) Shazly. Saad El, October War (in Arabic), American Mideast Research, California, U.S.A., 2003.

3) Shazly. Saad, The Crossing of the Suez, American Mideast Research, California, U.S.A., 1980.

4) Lewis. Bernard, A Middle East Mosaic: Fragments of Life, Let–

ters, and History, Random House, New York, U.S.A., 2000.

5) Oren. Michael B., Six Days of War: June 1967 and the Making of the Modern Middle East, Ballantine Books, New York, U.S.A., 2003.

6) أبو حسين. سوسن، مذكرات الفريق سعد الدين الشَّاذلي – قصتي مع السادات، مكتبة مبولي الصغير، القاهرة، 1995.

7) الجبوري. غالي جبار، سعد الدين الشَّاذلي ودوره العسكري والسياسي في مصر حتى عام 1992م، رسالة جامعية لإتمام درجة الماجستير في التاريخ، جامعة القادسية، العراق،

8) الجمل. سمير، الكبرياء–أيام سعد الدين الشاذلي، كتاب الجمهورية، القاهرة، 2012ز

9) الشاذلي. سعد الدين، مذكرات الفريق سعد الدين الشَّاذلي – مذكرات حرب أكتوبر، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012.

10) عبيد. مصطفى، الفريق الشَّاذلي – العسكري الأبيض، الرواق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012.

11) عطية الله. أحمد علي، الفريق سعد الدين الشَّاذلي – مهندس حرب أكتوبر، وزارة الثقافة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، مصر، 2014.

ا. تعريف

وُلِدَ الفريق «سعد الدِّين محمد الحسيني الشَّاذلي»، في مصر، يوم الأول من شهر نيسان (إبريل) سنة 1922؛ وكان جده لأبيه، ضابطاً في الجيش المصري، ممَّن تسنَّى لهم، المساهمة في «الثَّورة العرابيَّة» (1882–1879)، والمشاركة ضمنها في معركة «التل الكبير»، في 13 أيلول (سبتمبر) 1882؛ التي جرت، ضمن هذه الثَّورة، في محافظة الاسماعيلية، وكانت آخر مواجهات العرابيين مع الإنكليز. تدرج سعد الشَّاذلي، مستلهماً خطى جده، في السلك العسكري للجيش المصري؛ حتى شغل منصب رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية في المدة ما بين 16 أيّار (مايو) 1971 إلى 13 كانون الأول (ديسمبر) 1973؛ كما إنه مؤسس أول فرقة سلاح مظلات في مصر

وقائدها؛ فضلاً عن كونه تولى مهام أمين عام مساعد في جامعة الدول العربية للشؤون العسكرية من سنة 1971 إلى سنة 1973؛ كما عمل سفيراً سابقا لجمهورية مصر العربية، لدى إنجلترا من 13 أيار (مايو) 1974 إلى 1975، وكذلك سفيراً لدولته لدى البرتغال من سنة 1975 إلى سنة 1978؛ ثم كان له أن ينشغل بموضوعات التحليل العسكري، قبيل وفاته في 10 شباط (فبراير) 2011.

اشتُهِر عن سعد الدين الشَّاذلي، أنه قائد عسكري فذّ، تولى عدداً من المهام والمناصب الأساس في الجيش المصري. لقد شارك في حرب 1967، التي أبدى فيها كفاءة قيادية وحربية كبرى، ووضع الخطط التأسيسية لحرب 1973، التي عرفت، كذلك بحرب العبور، وشارك في قيادتها؛ كما كانت له معركته الخاصّة التي خاضها لإنقاذ القوة المقاتلة التي كانت بإمرته مباشرة. وفوق كل هذا، فقد عرف عن الفريق الشَّاذلي معارضته الشديدة لمباحثات كامب ديفيد، التي جرى توقيعها، في 17 أيلول (سبتمبر) 1978، إثر 12 يوما من المفاوضات السرية، بين الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن Menachem Begin. وحصل أن الفريق الشَّاذلي استقال من منصبه، إثر هذه المعارضة؛ وسافر إلى الجزائر، طالباً حق اللجوء السياسي إليها. لم يعد الفريق المعارض إلى مصر، بعد هذا، سوى في سنة 1993، في ظل حكم الرئيس حسني مبارك؛ وكان أن جرى اعتقاله فور هبوط الطائرة التي كانت تقله من الجزائر إلى مطار القاهرة. اقتيد الفريق الشَّاذلي، مباشرة من المطار إلى السجن، ومن دون محاكمة؛ وذلك بتهمة حكم عليه فيها، غيابيا، زمن حكم الرئيس أنور السادات، إذ صدر حكم عسكري يقضي بسجنه. وما لبث، الفريق الشَّاذلي، أن نال عفوا شاملا، فعاش منذئذٍ، وقد تجاوز السبعين من سني العمر، بعيداً عن الأضواء؛ إلى أن وافته المنية.

II. مع الرئيس جمال عبد الناصر والمهمّة في الكونغو:

بدأت معرفة الضابط سعد الدين الشَّاذلي بجمال عبد الناصر، قبل قيام ثورة 23 يوليو 1952، إذ كانا ضابطين مدرسين في مدرسة الشؤون الإدارية، في المدرسة الحربية؛ كما كانا، في الوقت عينه، يتجاوران السكن، في عمارة واحدة، بمنطقة بالعباسية في القاهرة. ويقال إن المقدم جمال عبد الناصر، حكى للرائد للشاذلي، عن موضوع الضباط الأحرار في 1951؛ ويروى أن الشَّاذلي رحب بالأمر، ولعله لم يمانع الانضمام إلى

المجموعة؛ غير أنه لم يشترك معهم في تحركات ليلة قيام الثَّورة، في 23 يوليو 1952، بشكل مباشر إذ كان، وقتذاك، ملتحقاً بدورة في كلية أركان الحرب.

أرسل الرئيس جمال عبد الناصر، سنة 1960، بطلب من رئيس الوزراء الكونغو، باتريس لومومبا Patrice Lumumba، وبالتنسيق مع الأمين العام للأمم المتحدة، السيد داغ همرشولدDag Hammarskjöld، كتيبة مظلات، باسم جيش الجمهورية العربية المتحدة، المكونة حينذاك، من مصر وسوريا، جزءاً من قوات الأمم المتحدة إلى الكونغو؛ وذلك لحفظ الأمن والقانون، وبهدف منع بلجيكا من العودة إلى احتلال تلك البلاد بعد أن نالت استقلالها في 30 حزيران (يونيو) 1960، وكانت هذه الكتيبة بقيادة العقيد سعد الشَّاذلي.

واقع الحال، إن سعد الدين الشَّاذلي، والذي كان في ذلك الوقت ضابطاً بارزاً في الجيش المصري، وقيادياً عسكرياً واعداً بكثير من النّجاحات، لم يكن ليخطر على باله، أو في بال سواه زملائه الضباط أو حتى معارفه، أن هذه المهمة، التي أوكلت إليه في الكونغو، ستكون أحدى المؤشرات الأساس إلى ما سيعيشه من نهج فكري وسلوكي، خلال سنوات عمره المقبلة؛ كما قد تكون المدخل لفهم بعض ما وصل إليه من معاناة للأسى والإهمال والحرمان، في المراحل المتأخرة من عمره.

حصل أن الأمور تطورت في جمهورية الكونغو، ونجح رئيس هيئة الأركان، الجنرال موبوتو سيسيسيكو Mobutu Sese Seko، بقيادة انقلاب عسكري، تولى به حكم البلد، وكان أن تمكن، رئيس الجمهورية، لومومبا، من الهرب، غير أنه اعتقل وقتل في كانون الثاني (يناير) 1961. وهنا، أرسل جمال عبد الناصر، لجنة عسكرية إلى الكونغو، برئاسة العميد أحمد إسماعيل علي، للتباحث، مع حكومة البلد، في ما يمكن لدولة الجمهورية العربية المتحدة، أن تقدمه للنهوض بجيش الكونغو. وحصل، حينذاك، أن حكومة موبوتو سيسيكو، لم تكن على علاقة مودة مع حكومة ناصر؛ خاصّة وأن ناصر طالما أبدى تعاطفاً سياسياً وشخصياً مع لومومبا؛ فكان ثمة مطالبة من حكومة الكونغو هذه، بإعادة القوات قوات الجمهورية العربية المتحدة من حيث أتت.

III. الخلاف الأوّل مع العميد أحمد إسماعيل علي

وقع هذا الخلاف في الكونغو، بين العقيد الشَّاذلي والعميد أحمد إسماعيل علي؛ إذ أدرك الشَّاذلي، بمنطقه العسكري، خطورة الوضع الذي آلت إليه قواته، نتيجة الإطاحة

بلومومبا، حليف ناصر وحكومته، وتسلم موبوتو للسلطة، خاصّة وأن موبوتو لم يكن على مودة لا مع الرئيس ناصر، وطبعاً ليس مع حكومته. كان العقيد الشَّاذلي على يقين، أمام هذه الأحوال، أن قواته باتت في عراء من أي تغطية أو مساندة قد تحتاج إليها، فلم يعد لها أي سند فعلي في تلك البلاد؛ كما لم من اليسير، أبداً، إيصال أي مساعدات لهذه القوات، في حال محاصرتها أو فتح معركة قتالية معها. لقد قرر الشَّاذلي، في هذا الوضع، بسرعة فائقة، ولكن بمفرده، أن يتدارك الأزمة التي قد يواجهها مع قواته في الكونغو؛ فعمل على تسريب جنوده من مواقعهم؛ وأمّن، في الوقت عينه، تهريب أبناء باتريس لومومبا، الذي كان قد سبق قد قتل في غابات الكونغو من قِبل من ادّعوا الثَّورة عليه، إلى مصر؛ قبل أي إعلان رسمي لانسحاب الكتيبة المصرية من هناك. ولعل العقيد الشَّاذلي، قام بهذا التَّصرف بناء على بعض أمور، قد يكون من بينها، الاعتزاز الطاغي بعنفوان الرُّجولة والحماس في تحمل المسؤولية القيادية، إذ كان حينذاك في التاسعة والثلاثين من سني العمر؛ إضافة إلى اعتقاده أن إخراجه لأولاد لومومبا القصَّر، من حمأة القتال على أرض الكونغو، إثر مصرع والدهم، قد يلقى قبولاً إنسانياً كبيراً من الرئيس ناصر؛ خاصّة وأن ناصر لطالما كان يكن عاطفة احترام وتقدير ومودة شخصية تجاه لومومبا.

لم يَرُق هذا التصرف الفردي، يقوم به العقيد الشَّاذلي، للعميد أحمد إسماعيل علي، الذي كان قد أصبح رئيسه العسكري في تلك المهمة؛ ولعل العميد إسماعيل علي رأى، في هذا التصرف الفردي من قبل العقيد الشَّاذلي، تجاوزاً لصلاحيات أمرته، بل لربما رأى فيه خروجاً على المناقبية العسكرية؛ إن لم يكن قد فهم منه بادرة استخفاف بقيادته والسُّلطة الرسمية المخولة له، أو عدم احترام، يمارسه الشَّاذلي، تجاه شخصه. يقال، في هذا المجال، أن لوماً عسكريا وجّهه العميد إسماعيل علي، إلى العقيد الشَّاذلي؛ غير أن الموضوع برمته، لم يقف عند حدود توجيه اللّوم من رئيس إلى مرؤوسه، ولا عند سماحة مفتَرضة لتلقي المرؤوس هذا اللوم من رئيسه. يبدو أن هذا اللوم، وما تبعه من ردات فعل بين الضابطين، علي اسماعيل والشَّاذلي، سيكون بذرة أساساً في تصرفات مقبلة ومشاعر متبادلة بينهما، كما سيكشف عن نوعية تفكير وبناء شخصية سيرافق كل منهما في محطات ذات شأنٍ، ليس في حياتهما الشخصية وحسب، ولكن في تاريخ الجيش والشعب والأمة العربية؛ إنه دليل لصراعيَّة دراميَّة بين الرَّأي والسُّلطة الرَّسميَّة. لقد كان لهذه الحادثة، بحد ذاتها، أن تكون بداية نسج لبناء صراعي كبير، بين الرأي وسلطة القرار؛ وسيكون على الشَّاذلي أن يتجرع كأس هذه الصراعية حتى آخر لحظة

من حياته، كما سيجد نفسه يعيش هذه الصراعية بمسعى قوامه إثبات الذات، وتأكيد حق الرأي، والحضور البطولي الإنساني لما يعتقده حقاً له في الوجود.

فوجئ الشَّاذلي، وكان قائدا للقوات الخاصّة، في 10 آذار (مارس) 1969، بتعيين أحمد إسماعيل علي رئيسا لهيئة أركان حرب القوات المسلحة المصرية؛ ويبدو أن الشَّاذلي قد ظن أن أحمد إسماعيل علي سيحتك به، من خلال منصبه هذا، انتقاماً من حادثة الكونغو التي تفرد بقرارها الشَّاذلي ولم يراعِ فيها مقام إسماعيل علي؛ فبادر إلى توجيه كتاب استقالته إلى وزير الحربية، عهدذاك، محمد فوزي. وكان أن تدخل الرئيس جمال عبد الناصر في الأمر؛ فأرسل زوج ابنته، أشرف مروان، إلى الشَّاذلي؛ وقد تمكن مروان من إقناع الشاذلي بالرجوع عن الاستقالة، والعودة إلى تأدية المهام العسكرية المناطة به؛ وكان من أهم عوامل قبول الشَّاذلي، ههنا، أن الوعد الشخصي الذي وصل إليه من الرئيس جمال عبد الناصر، بضمان عدم احتكاك أحمد إسماعيل علي به على الإطلاق. والذي حصل، أن أحمد إسماعيل علي، التزم بما وعد به الرئيس جمال عبد الناصر، إلى أن أحيل إلى التقاعد؛ بأمر من الرئيس جمال عبد الناصر في 9 أيلول (سبتمبر) 1969.

يمكن القول، ههنا، إن قرار السلطة، هذه المرة، ومن خلال الرئيس جمال عبد الناصر، زميل الشَّاذلي في التدريس في الكلية الحربية، وجاره في السكن في مبنى منطقة العباسية، ومن وثق به لإخباره عن نشاط الضباط الأحرار، وكلَّفه، بعد نجاح ثورة «23 يوليو»، بمهام أساس في الجيش المصري، كانت إحداها قيادة قوات الجمهورية العربية المتحدة، ضمن بعثة الأمم المتحدة إلى الكونغو، إلى جانب استيعاب انفعال الشَّاذلي تجاه تعيين إسماعيل علي، رئيساً لهيئة أركان حرب القوات المسلحة المصرية، رأي الشاذلي؛ بيد أن قرار السلطة هذا، والصادر عن الرئيس ناصر، ما كان ليتفق، على الإطلاق، مع رأي الشَّاذلي بالاستقالة من مهامه في الجيش. لقد انتصر قرار السلطة، هذه المرة، ولكن ببعد إنساني غامر بالود واللطف والتفهم، على الرَّأي.

IV. حرب 1967

أظهر الفريق الشَّاذلي، خلال حرب حزيران (يونيه) 1976، التي خاضتها القوات المصرية في مواجهة الجيش الإسرائيلي، تميزًا نادرًا ومقدرة عسكرية مذهلة في مجالات القيادة والمناورة، وكذلك في النجاح في حماية جنوده والنجاة بهم من الهلاك الذي

كان يحيق بهم. كان الشَّاذلي، آنذاك، مسؤولاً مباشراً عن كتيبة مشاة وكتيبة دبابات، مع كتيبتين من قوات الصاعقة، بما مجموعه حوالى 1500 ضابط وفرد؛ وكانت هذه القوة مولجة بحراسة وسط سيناء، وتحديداً في المنطقة الواقعة بين المحورين الأوسط والجنوبي.

حصل أن الطيران الإسرائيلي قد تمكَّن، وكما هو معروف، من السيطرة على أجواء سيناء، حيث كانت جحافل الجيش المصري وآلياته قابعة؛ بعد أن تمكن الطيران الإسرائيلي من تدمير القوة العظمى للطيران المصري، حتَّى قبل أن تتمكن من ترك مدرجاتها في المطارات الحربية. وكان أن انقطع الاتّصال بين الشَّاذلي وقيادة الجيش في سيناء؛ فبات وكان عليه، وهو المدرك لعجزه اللوجستي في شن أي هجوم على العدو، خاصّة بعد أن شاهد، مع جنوده، وبأم العين، الطيران الإسرائيلي يسيطر بصورة مطلقة على سماء سيناء، أن يفكِّر في تصرف عسكري ينجيه ومن معه من الوقوع في أسر العدو، أو الموت بنيران أسلحته.

قرَّر الشَّاذلي، هذه المرة أيضاً، بموضوعيته العسكريَّة ولكن بمبادرة فردية، وكما كان الحال معه في تجربته في الكونغو، أن يبعد قواته عن مطارح الخطر ومكامنه؛ بالانسحاب ليلا، وقبل غروب يوم 8 حزيران (يونيو) 1967، في ظروف شديدة الصعوبة والتعقيد وإمكانيات الإنكشاف للعدو؛ ومع هذا، فإن قواته ظلَّت متماسكة بقيادته ومتناسقة في عملها، وفاقا لتوجيهاته، ولم ينفرط عقد اجتماعها وتكتلها، كما حدث مع وحدات أخرى. عبر الشَّاذلي بهذه القوات، وخلافاً لأي توقُّع بأن يكون عبوره باتجاه الجنوب، وصولاً إلى القاهرة، فإنه توغَّل شرقًا، ضمن سيناء، وهي أرض المعركة، وتخطى في توغله هذا، الحدود الدولية؛ فيما كانت بقية القوات المصرية تتقهقر غرباً باتجاه الضفة الغربية لقناة السويس. ولقد أثر هذا الابتعاد، من قبل الشَّاذلي وقواته، تمركزاً لهم بعمق خمسة كيلومترات في صحراء النقب، داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ الأمر الذي لم يكن ليتوقعه أي أحد من قوات الجيش العدو الإسرائيلي، وحتى من قوات الجيش المصري. ولقد مكث الشَّاذلي، مع قواته، في صحراء النقب يومي 6 و7 حزيران (يونيه) 1967؛ معتصماً من طلعات الطيران الإسرائلي، بين هضبتين رمليتين ضخمتين تحجبانه عن رؤية الطيارين له، إلى أن استطاع تأمين اتصال لاسلكي ما بالقيادة العسكرية العامة المصرية، وتلقى منها أمراً رسميا بالانسحاب من ساحة المعركة؛ وهنا تمكَّن الشَّاذلي، بإتقان عسكري إبداعي عالي المستوى، أن يعبر بجنوده، ضمن أرض يسيطر عليها العدو براً وجوًّا، وبالأدنى من احتياجات التموين، حتى وصل سالماً لم يخسر أي جندي

على الإطلاق، في حين كانت خسارته من العتاد لا تتعدى ما نسبته 10%؛ وكان بهذا جميعه، آخر قائد مصري ينسحب بقواته من سيناء.

رأى الرئيس جمال عبد الناصر، أن اللواء الشَّاذلي هو الشخص المناسب عسكريا، لتولي وقف اختراقات إسرائيل لمنطقة البحر الأحمر، خلال ما عرف بحرب الاستنزاف (1967–1970) 1967؛ وقام بتعيينه قائداً لمنطقة البحر الأحمر العسكرية في 1970. وتمكن اللواء الشَّاذلي من وقف عمليات الاختطاف اليومية التي كانت تقوم بها إسرائيل لأسر، من تتمكن منهم من المدنيين والموظفين المصريين؛ بل إنه استطاع صد هذه الهجمات الإسرائيلية ومنعها.

٧. التخطيط لاسترداد مواقع متقدمة من سيناء

عين الرئيس أنور السادات، في 16 أيار (مايو) سنة 1971، اللواء سعد الدين الشَّاذلي، رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة المصرية؛ وكان الفريق أول محمد صادق، وقتذاك، وزيراً للحربية والقائد العام للقوات المسلحة. وحصل أن دخل الشَّاذلي، وهو في موقعه القيادي الكبير في مقامه والخطير في مسؤولياته، في خلافٍ حادٍّ مع وزير الحربية، الذي كان، كذلك، القائد العام للقوات المسلحة.

ارتأى الشَّاذلي، حينذاك، ضرورة العمل الجاد والمسؤول، على وضع خطة هجومية، تقضي بإسترداد من 10 إلى 12 كم في عمق سيناء المحتلة من قبل قوات الجيش الإسرائيلي. أوضح الشاذلي رأيه، هذا، أنه يبني خطته العسكرية، ههنا، وفاق مفهوم استراتيجي ينهض على احتساب، رآه موضوعيا، لإمكانيات القوات المسلحة المصرية؛ مع ضرورة تماشي هذا الاحتساب، مع المتوافر الواقعي عن إمكانيات العدو.

عارض، الفريق أول محمد أحمد صادق، وهو وزير الحربية والقائد العام، في الوقت عينه، أي بسلطتيه العسكرية والسياسية، هذه الخطة؛ بداعي أن لا جدوى سياسية أو عسكرية يمكن أن تتحصل منها. قرر صادق، أن 10 أو 12 كلم من سيناء، لا يمكن أن تشكل تحريراً حقيقياً للأرض، إذ سيبقى أكثر من 60 ألف كلم من دون تحرير؛ وكذلك، فإن تجاوُز القوات العسكرية المصرية لحدود قناة السويس، سيضع هذه القوات في مواجهة غير محمية على الإطلاق مع العدو. وكان أن أكد اللواء صادق، أنه يرى أن لا يقوم الجيش المصري بأي هجوم، ما لم يتمكن من تأمين تفوق عسكري في العديد والعتاد، على الجيش الإسرائيلي العدو.

توصل الشَّاذلي، بعد ذلك، إلى حل وسط، بين رأيه العسكري التقني الذي كان يسعى إلى وضع خطة تنفيذية له، وما يراه الفريق صادق؛ إذ أعدَّ خطتين، إحداهما تهدف إلى احتلال المضائق، وثانيتهما تهدف إلى الاستيلاء على خط بارليف؛ ورغم هذا، فإن الفريق أول محمد أحمد صادق، لم يقتنع بأي من الخطتين، مؤكِّداً رؤيته ورأيه وقراره باسم السلطة التي يمثلها، من أنه لا يمكن لمصر أن تعرض جيشها وشعبها إلى احتمال الوقوع في هزيمة جديدة.

يبدو أن صدام البنائية الدرامية هذه المرة، بين رأي الشاذلي، من جهة، وسلطة صادق، من جهة أخرى، قد اتَّخذت مساراً دراميًّا نوعيا؛ إذ انحاز رجل السلطة الأول في الحكم، الرئيس أنور السادات، إلى جانب رأي الشاذلي، الذي كان متوافقاً، على ما يبدو، مع الرغبة الحثيثة لدى الرئيس السادات، في تلك المرحلة، من ضرورة إحراز تقدم في مجال القيام بعمل عسكري من قبل الجيش المصري، لتحرير الأرض.

صحيح أن بنائية الصراعية الدرامية في مسيرة الشاذلي، كانت في هذه المرحلة إلى جانب انتصار الرأي، على حساب قرار السلطة، وبقرار من صاحب السلطة الأعلى في الدولة المصرية، جينئذٍ، الرئيس السادات؛ غير أن هذا الانحياز إلى جانب الرأي، وضع الشاذلي في مواجهة جديدة مع سلطة كان قد سبق له أن أمعن في مخالفتها برأيه والانتصار عليها، وبدعم من صاحب السلطة الأعلى في الدولة المصرية في جينه، الرئيس ناصر.

أقال الرئيس أنور السادات، في 26 أكتوبر 1972، الفريق أول محمد صادق من منصبه في وزارة الحربية، لاختلافه مع رؤيته لتحرير الأرض، واقتناعه برؤية الشَّاذلي؛ غير أنه عيّن المشير أحمد إسماعيل علي، وزيراً للحربية وقائداً عاما للقوات المسلحة؛ وهو الشخص الذي لم تكن الأمور لتجري بسلاسة أو ليونة أو مهادنة، بينه وبين الشَّاذلي، جراء ما حصل بينهما أيام الكونغو. ومع هذا، فقد بدا الأمر، بعد هذا التعيين، وكأن كلا الرجلين توافقَ على التعامل الإيجابي في ما بينهما، مراعاة منهما للمهمة الكبرى التي أنيطت بهما، وهي الإعداد لما سيعرف بحرب أكتوبر، أو حرب 1973.

VI. حرب أكتوبر (1973)، والخلاف الثاني مع المشير إسماعيل علي

اعتمدت قيادة الجيش المصري، سنة 1973، وبموافقة من الرئيس أنور السادات، الخطة الثانية التي سبق أن اقترحها الشَّاذلي، زمن وزير الحربية والقائد العام، الفريق

الفريق أول محمد صادق؛ والتي تهدف إلى الاستيلاء على خط بارليف، وقد رفضها الفريق أول صادق، في حينه. وبناء عليه، قام الجيشان العربيان، المصري والسوري، يوم 6 تشرين الأول (أكتوبر) سنة 1973، وعند تمام الساعة الثانية وخمس دقائق ظهراً، بشن هجوم كاسح على القوات الإسرائيلية الواقفة قبالة الجبهتين المصرية والسورية. نفذ الجيش المصري، بنجاح غير متوقع، خطة المآذن العالية، التي وضعها الشَّاذلي؛ بما لم يضطر القيادة العامة للجيش المصري إلى إصدار أوامر خاصّة أو محددة لأي واحدة من التشكلات المقاتلة، بل التنفيذ المباشر، مناطاً بقيادة كل وحدة، وبتوجيه من القيادة العليا لها، إذ القوات المصرية المقاتلة كافة، أدَّت مهامها بدقة كبيرة، بناء على الخطة التي وضعها الشَّاذلي وقام جميع المشاركين بتنفيذها.

حققت القوات المصرية، في تمام الساعة الثانية من صباح يوم الأحد 7 تشرين الأول (أكتوبر) سنة 1973، انتصاراً غير منازع في عبور قناة السويس، التي تعتبر من أكثر العوائق المائية صعوبة في العالم، انكشافاً وطولاً، كما تمكَّنت هذه القوات من إزالة الحاجز الرملي الضخم والمعزز الذي سبق أن أقامه الجيش الإسرائيلي عند الخط المواجه من القناة؛ وقد تحقق كل هذا بما لم يتجاوز ثماني عشرة ساعة من الوقت؛ وبخسائر نسبية قليلة جداً.

أبلغت القيادة العسكرية السورية، عند الجبهة السورية من المعركة، القيادة الموحدة للجبهتين، والتي كانت بقيادة المشير أحمد إسماعيل علي، حاجتها الملحة والمصيرية لممارسة مزيد من الضغوط العسكرية على القوات الإسرائيلية على الجبهة المصرية؛ إذ إن القوات الإسرائيلية المواجهة للجبهة السورية أحرزت تقدما خطيراً على جبهة الجولان السوري، وهي تكاد أن تصل إلى مشارف العاصمة السورية دمشق؛ ولا بد، تالياً، من العمل على تخفيف اندفاعها، تمهيداً لإعداد مركز لمواجهتها، من قبل القوات العسكرية السورية.

طلب الرئيس أنور السادات، من وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة، المشير أحمد إسماعيل، تفعيل ضغط الهجوم على الجبهة المصرية، تخفيفاً للضغوط التي تتعرض لها الجبهة السورية، وتمكيناً لقيادة هذه الجبهة من إعداد الهجوم المضاد على القوات الإسرائيلية المتقدمة داخل الأراضي السورية.

أعلن الشَّاذلي معارضته لهذه الفكرة؛ مبيناً رأيه المرتكز على المنطق العسكري والمبني عليه، وبالموضوعية العلمية للقائد المسؤول، أن أي محاولة من الجيش المصري، للتقدم

خارج حدود الهدف الذي جرى التخطيط للوصول إليه، وهو 12 كلم، والذي تمكَّنت هذه القوات من تحقيقه بكفاءة عسكرية يشهد لها، وصارت تقف فيه، تماماً كما هو مرسوم في الخطة المعتمدة، تحت حماية مظلة الدفاع الجوي؛ سيكون مآله وكأن القيادة المصرية تقدم قواتها لقمة سائغة إلى الطيران الإسرائيلي؛ خاصّة وأن هذا الطيران يمتلك ما يكفي من عناصر القوة وعواملها ليكون تهديداً خطيراً لأية قوات برية تتحرك في العراء ومن دون أي غطاء جوي يحميها.

كان من الواضح أن هذه المطالعة العسكرية للرأي العسكريّ، الذي قدمه الشَّاذلي، لم تتمكن من تغيير موقف السلطة، ممثلة بوزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة، المشير أحمد إسماعيل علي؛ إذ ما لبث المشير أن أصدر، بعد سويعات قليلة، تعليمات عسكرية خاصّة، إلى قائدي الجيشين الثاني والثالث، اللواء سعد مأمون واللواء عبد المنعم واصل، المشاركين في الجبهة؛ تقضي بتفعيل ضغط الهجوم العسكري للقوات المصرية على الجانب الإسرائيلي، بالسعي إلى تجاوز مسافة 12 كلم المقررة بالخطة، والتي جرى تحقيقها بنجاح. قد تم إعدادها ووصلت إلى قائدي الجيشين الثاني والثالث .

اتصل اللواء مأمون بالشَّاذلي، مبلغاً إياه استقالته من قيادة الجيش الميداني الثاني؛ كما اتصل، بدوره، اللواء واصل، مبدياً معارضته الشديدة للتعليمات الموجهة من وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة، المشير أحمد إسماعيل علي. ما كان من الشَّاذلي، أمام هذا الحال، إلا أن أبلغ اللواءَين مأمون وواصل، أنه معترض، في منطق الرأي العسكري الموضوعي، على تعليمات المشير إسماعيل علي، بصدد تمدد القوات المصرية خارج حدود 12 كم الملحوظة في الخطة المعتمدة. وأضاف، الشَّاذلي، أنه يجد نفسه، بحكم الموقع، وربما ابتعاداً منه عن الحساسية السابقة بينه وبين المشير إسماعيل علي، والتزاماً بما توافق عليه مع المشير للتعاون في ما بينهما لإنجاح الخطة، فإنه قد يجد نفسه مرغماً على الاستجابة لما يوجهه المشير اسماعيل علي من تعليمات خاصّة.

واقع الحال أنّ الشَّاذلي لم يقف عند هذا الحد؛ إذ قام بمصارحة المشير اسماعيل علي، بأمر اللواءَين مأمون وواصل، وكذلك بوضعه الشخصي تجاه هذا الحال برمته؛ وكان أن قرر المشير اسماعيل علي عقد لقاء خاص في القيادة، برئاسته وعضوية الشَّاذلي مع اللواءَين مأمون وواصل. وبالفعل، فقد عقد هذا اللقاء، بالسرعة القصوى، وتحديداً بعد وقت قصير جداً، في اليوم عينه الذي صدرت فيه دعوة المشير إلى عقده. استمر هذا الاجتماع لأكثر من خمس ساعات متواصلة، وعرض فيه الشَّاذلي، بموضوعية علمية عسكرية، المخاطر الجسيمة وغير القابلة للإصلاح التي ستواجه تنفيذ تعليمات

المشير اسماعيل علي، كما أيد مأمون وواصل ما بينه الشَّاذلي بهذا الشأن؛ غير أن المشير إسماعيل علي أصرَّ على تنفيذ التعليمات، مشيراً إلى أن قراراً سياسياً يقف وراء إصدارها والإصرار على تنفيذها.

اصطدمت القوات المصرية، المتجهة شرقاً في سيناء، صباح 14 تشرين الأول (أكتوبر) 1973، بمقاومة إسرائيلية عنيفة، كما تعرضت إلى كمائن للدبابات، وتعرضت لنيران قصف جوي إسرائيلي مباشر. أثبتت الأحداث التي تلت، صحة ما رآه الشَّاذلي من خطأ التقدم شرقاً لزيادة الضغط على القوات الإسرائيلية؛ إذ تبين، بصورة عملية، أن نسبة تفوق القوات الإسرائيلية في سلاح الدبابات والسلاح الجوي، تتجاوز قدرات الدفاع المتوافرة في هذا الموقع، للقوات المصرية المتقدمة في سيناء؛ خاصّة وأنَّ هذه القوات المصرية، أصبحت تعمل خارج نطاق حماية صواريخ الجيش المصري لها؛ ومن هنا، فقد مُنيت بخسارة جسيمة خلال ساعات قليلة من محاولتها التقدم، الأمر الذي اضطرها إلى التوقف عن تحقيق الضغط العسكري المطلوب منها القيام به باتجاه الشرق؛ بل إنها اضطرت إلى التقهقر باتجاه الغرب.

اقترح الشَّاذلي انسحاب القوات من مواقعها التي حوصرت فيها، خارج 12 كلم التي كانت ضمنها؛ وارتأى عودة الجنود، مع عتادهم وما تبقى من آلياتهم، إلى مواقعهم الأساس التي كانوا فيها؛ أي التوقف عن التقدم شرقاً، والعودة غرباً، حيث يمكنهم التمركز ضمن 12 كلم التي كانوا فيها. كان هذا الاقتراح، يرفعه الشَّاذلي إلى القيادة، يعني بياناً عسكرياً واضحاً بفشل قرار السُّلطة التي اعتد عليها وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة، المشير أحمد إسماعيل علي، وصوابيّة ما ارتآه الشَّاذلي مع اللواءَين مأمون وواصل؛ وفي هذا ما فيه من عودة إلى منهجية التنازعات السابقة بين الشَّاذلي وإسماعيل علي، والتي كانت الموضوعية العسكرية العلمية للشاذلي تصطدم فيها، بقوة ووضوح، مع السُّلطة الإدارية والمواقف الذاتية والشخصية لإسماعيل علي، زيادة على أن في اقتراح الشَّاذلي بهذا الانسحاب، ما قد يؤكد خطأ الرئيس أنور السادات في إصراره على سلطة قراره، استناداً إلى رؤية سياسية له في تأييد القيادة السورية على جبهة الجولان ومداخل العاصمة السورية.

عارض المشير أحمد إسماعيل علي اقتراح الشَّاذلي بالانسحاب غرباً، مسوغاً معارضته، هذه المرة، بأن انسحاب القوات المصرية قد يضعف المعنويات القتالية للجند، كما قد يعطي العدو مجالاً للاستقواء في وجه هذه القوات، الأمر الذي يدخل العملية العسكرية إلى خلاف ما كان يرتجى منها، فتصبح ممارسة لضغط عسكري على

القوة العسكرية المصرية وليس على تلك الإسرائيلية. لم ينتج عن هذا الصراع، الذي قام بين الرأي والسُّلطة، مجرد فشل تحقيق الضغط العسكري على الجيش الإسرائيلي، بل لقد أصبح ظهر الجيش المصري مكشوفا، غرب القناة؛ وحصل أن استغلت إسرائيل هذا الوضع، فكان ما عرف، لاحقاً، بـ»ثغرة الدّفرسوار» Operation Abirey–Halev؛ وهي الحادثة التي مهدت لتعقيد مسار الأحداث في «حرب أكتوبر»، ومكنت الجيش الإسرائيلي من تطويق الجيش الثالث الميداني المصري شرق قناة السويس.

VII. الخروج من «ثغرة الدفرسوار» والخلاف الثالث مع المشير اسماعيل علي

اقترح الفريق الشَّاذلي في 17 تشرين الأول (أكتوبر) 1973، سحب الفرقتين المدرعتين 21 و4 من شرق القناة، وباستخدامهما بتوجيه ضربة رئيسة لقوات الجيش الإسرائيلي المتمركزة غرب القناة؛ على أن يقوم اللواء 116، في الوقت عينه، ومن موقعه في غرب القناة، بتوجيه ضربة أخرى للعدو، وتقوم الفرقة 21 مدرعة، من مكانها في شرق القناة، بتوجيه ضربة أخرى لقوات العدو، مما سيؤدي إلى إقفال الطريق المؤدي إلى الثغرة؛ الأمر الذي كان، برأي الشَّاذلي، سيزيد من الضغط العسكري على القوات الإسرائيلية المحاصرة للثغرة، ويقضي، تالياً، عليها. واقع الحال أن المشير أحمد إسماعيل علي، لم يقبل برأى الشَّاذلي؛ مبدياً اعتقاده بأن الجنود المصريين لديهم عقدة نفسية من عملية الانسحاب باتجاه الغرب، منذ نكسة 1967؛ وبالتالي فإنه رفض سحب أي انسحاب للقوات من الشرق إلى الغرب، بل قرر أن تتم مواجهة الثغرة بقيام القوات المدرعة المصرية في الشرق (في سيناء) بسد منافذ عودة القوات الإسرائيلية المتسللة إلى سيناء، واستدعاء قوات تهاجمها من الغرب، وبذلك تكون محصورة بين القوات المصرية.

وصلت الأمور، عند هذا الحد، بين المشير أحمد إسماعيل علي، من جهة، وبين الشَّاذلي، من جهة أخرى، إلى مرحلة الطلاق؛ فقام الرئيس أنور السادات بإقصاء الفريق الشَّاذلي، عن منصبه في رئاسة الأركان، لمدة مؤقته، خلال الحرب؛ معيِّناً المشير محمد عبد الغني الجمسي لرئاسة الأركان، بديلاً، منه. وكان أن تولى المشير الجمسي الأمر؛ فأعد، على الفور، خطة لمحاصرة «الثغرة» وتدميرها، إلا أن هذه الخطة لم تنفذ، إذ ما لبث أن صدر قرار وقف إطلاق النار.

VIII. السفير

استدعى المشير أحمد إسماعيل علي، الفريق الشَّاذلي، في 12 ديسمبر 1973، ليبلغه أن الرئيس أنور السادات قرر إنهاء خدمته رئيساً لهيئة أركان القوات المسلحة، وأصدر قرارا، يقضي بتعيينه سفيراً بالدرجة الممتازة في وزارة الخارجية. رفض سعد الدين الشَّاذلي قرار تعيينه سفيراً، وفضل البقاء في منزله. بعث الرئيس السادات، نائبه حسني مبارك، لزيارة الشَّاذلي وإقناعه بالعرض؛ غير أن الشَّاذلي رد عليه قائلاً، «إذا كان هذا المنصب عقابا لي، فمن الأفضل أن أعاقب داخل بلدي؛ وإن كان مكافأة، فمن حقي أن أرفضها». تمكَّن الرئيس السادات، بعد حوالي أسبوعين من لقاء الشَّاذلي مع مبارك، من إقناع الشَّاذلي بقبول منصب سفير مصر لدي المملكة المتحدة، بعد مقابلة شخصية تمت بينهما بداعي أن هذا المنصب ليس سوى غطاء ديبلوماسي لعمل الشَّاذلي في تأمين صفقات الأسلحة التي يخطط لها بين مصر والدولة الألمانية. وبيّن واقع الحال، عندما استقر الشَّاذلي سفيراً في لندن، وأجرى اتصالته مع السفارة الألمانية فيها، أن كل الكلام الذي سمعه عن صفقات السلاح التي يعد لها بين ألمانيا ومصر، كان غير واقعي على الإطلاق. لعل الشَّاذلي أدرك، في هذه المرحلة، أن السُّلطة السياسية نجحت في إبعاد منطق رأيه العسكري الموضوعي، عن ساحة القرار الحقيقية التي ينتمي إليها هذا الرأي؛ ولعله أدرك أنه رأيه ومنطقه العسكري، باتا خارج الساحة العسكرية، وصار عليه، إن رغب في إبداء رأي، لجهة الموالاة أو المعارضة، أن يقف في ساحة السياسة وحدها.

IX. انهيار الصراعية البنائية للقرار والسلطة الرسمية

انتقد الفريق الشَّاذلي علانية وبقوة، بل بوضع لا مجاملة فيه، توقيع الرئيس أنور السادات لمعاهدة كامب ديفيد سنة 1978؛ ولم يكتف بهذا، بل إنه هاجم الرئيس أنور السادات متهماً إياه بالديكتاتورية؛ وما كان من الشَّاذلي، وقتذاك، إلا أن اتخذ قراره بترك منصبه سفيراً لمصر لدى البرتغال، وتوجه مباشرة إلى دولة الجزائر، بصفة لاجئ سياسي.

انطلقت، مع هذا الانتقاد العلني والصريح، وربما الوقح، بالنسبة إلى التقاليد الدبلوماسية، الذي وجهه السفير الشاذلي، إلى الرئيس السادات، شرارة انفجار شديد الوقع لما يمكن اعتباره تفكك البنائية الصراعية بين الرأي والسلطة الرسمية، كما عايشها الشاذلي في السنوات الثماني عشرة السابقة، منذ أيام الكونغو سنة 1961، وحتى وجوده سفيراً لبلاده

في البرتغال، سنة 1987.

أصدر الرئيس أنور السادات، في سنة 1978، مذكرات له في كتاب حمل عنوان «البحث عن الذات»؛ واتهم فيه الفريق الشَّاذلي بالتخاذل، بل إنه حمله مسؤولية التسبب بمأساة «الثغرة»، مؤكِّداً أن الشاذلي عانى من الانهيار النفسي في الجبهة، يوم 19 تشرين الأول (أكتوبر) سنة 1973، وأوصى بسحب جميع القوات شرق القناة. وقد كان هذا الادّعاء، يذكره الرئيس السادات في كتابه، السبب الذي دفع بالفريق الشَّاذلي إلى الرد على الرئيس أنور السادات، بقسوة وعنف وباتهام جرمي مباشر؛ إذ عمد الشاذلي إلى نشر مذكراته، هو الآخر، في كتاب أسماه «حرب أكتوبر».

بيّن الشاذلي، في مذكراته عن «حرب أكتوبر»، أن الرئيس أنور السادات قام باتّخاذ قرارات خاطئة، رغم جميع النصائح التي وصلت إليه من المحيطين به من العسكريين؛ بل إنه كثيراً ما كان يتدخل في إدارة المعركة، آمراً بتعديل الخطط العسكرية الموضوعة، مما كان السبب، ليس فقط في في إحداث «الثغرة»، بل ما قاد إلى تدمير «حائط الصواريخ»، وتسبب بحصار «الجيش الثالث» لأكثر من ثلاثة أشهر، كان عناصر هذا الجيش يعيشون فيها تحت رحمة الجيش الإسرائيلي؛ الذي كان يتولى تزويدهم بالإمدادات المطلوبة لاستمرارهم على قيد الحياة. لم يكتف الشاذلي، بهذا الهجوم على الإطلاق، يصارع به السلطة السياسية، بل إنه تابع الأمر متهماً الرئيس السادات بالتخلي عن النصر أمام الجيش الإسرائيلي وقيادته السياسية، وذلك بسحب أغلب القوات المصرية إلى غرب القناة، في مفاوضات فض الاشتباك الأولى.

انتهى السقوط الانحلالي لهذه البنائيّة الصراعيّة، بين «الرأي وسلطة القرار»، إلى مشهدية حافلة بالمأساوية الصارخة؛ وهي مأساوية ربما ما كان لأحدٍ أن يتوقع رؤيتها بهذه القوة على الإطلاق. انشطر قطبا الصِّراعيّة؛ فصار لـ«الرّأي»، أن يعلن عن ذاته، وجوداً صافياً؛ وأصبح لـ«السلطة السياسيّة»، أن تمارس هيمنتها، بكل ما في الهيمنة من تحكّم، وربما من جور.

أنهى الشاذلي كتابه، بتصدير بلاغ إلى النائب العام المصري، يتهم فيه الرئيس أنور السادات، بإساءة استخدام سلطاته. وكانت ردَّة فعل الرئيس السادات، أن أحال الفريق أول سعد الدين الشاذلي، سفير مصر لدى دولة البرتغال، إلى المحاكمة. استقال السفير، الفريق أول سعد الدين الشاذلي من منصبه في سفارة مصر إلى البرتغال؛ وانتقل، مباشرة، إلى دولة الجزائر؛ طالباً اللجوء السياسي. سوّغ الشاذلي اختياره دولة الجزائر،

مقراً للجوئه السياسي، بما ينهي، بنظره، تلك البنائية الصراعية بين «الرأي» و»السلطة السياسية»، التي استحوذت على سنوات عديدة من زمن انشغاله بالشأن العام العسكري والوطني، إذ رأى في الجزائر دولة تقوم على مبدأ الحكم الجماعي وليس الحكم الفردي.

X. الثّمن

رجع الفريق الشاذلي، وقد بلغ السبعين من سني عمره، إلى مصر، يوم 14 آذار (مارس) 1992؛ وقد قضى 14 سنة، في منفاه الاختياري في الجزائر. كان الرئيس محمد حسني مبارك، قد تولى حكم مصر، إثر اغتيال الرئيس السادات خلال عرض عسكري أقيم بمدينة نصر بالقاهرة في 6 تشرين الأول (أكتوبر) سنة 1981، احتفالاً من السلطة السياسية بانتصار «حرب أكتوبر 1973». ألقي القبض على الشاذلي، فور هبوط الطائرة التي كانت تقله على أرض مطار القاهرة. بدأ فوراً، تنفيذ الأحكام التي أصدرتها محكمة عسكرية، في محاكمة غيابية له جرت، قبل أربع عشرة سنة، إبّان سلطة الرئيس أنور السادات. صودر منه، كل ما سبق أن حازه من أوسمة رسمية ونياشين عسكرية. أجبر، الشاذلي، من ثمَّ، على قضاء مدة الحكم عليه، وهي السجن لثلاث سنوات، في السجن الحربي التابع للجيش الثالث الميداني. منعت عن الشاذلي جميع المرتبات المالية التي كان يستحقها بحكم تقاعده من الخدمة العسكرية، والتي نالها بموجب الأوسمة والنياشين التي حازها. طالب الفريق الشاذلي أن تتم إعادة محاكمته، وأن تكون هذه المحاكمة محاكمة علنية؛ إلا أن الجهات المعنية في السلطة الرسمية، رفضت طلبه.

XI. الرأي

جرى الإفراج، نتيجة عفو عام أصدرته السلطة السياسية، في مطلع شهر تشرين الأول (أكتوبر) سنة 1993، عن الفريق أول السفير سعد الدين الشاذلي؛ وذلك بعد مرور سنة وسبعة أشهر على وجوده في السجن. أصبح «الرأي»، هذه المرة حراً بذاته، طليقاً من أي أسار وظيفي أو ارتباط بالسلطة السياسية؛ وعاش من مدخول أرض زراعية آلت إليه من جده، الحسيني الشَّاذلي، الذي كان ضابطاً في ثورة أحمد عرابي ضد الحكم الإنكليزي لمصر (1882–1879).

انفصل قطبا البنائية الصراعية التي قامت على «الرأي» و»السلطة السياسية»، والتي عاشها الشاذلي وعاينها وعاناها؛ وكان في عيشه ومعاينته ومعاناته، أنموذجاً لبعض ما طغى على كثير من ساحات العالم العربي، بل العالم برمته.

عاش «الرأي»، مع سعد الدين الشاذلي، بعد أن ارفضَّ عن وجوده هذا البناء الصراعي؛ منعزلاً عن الناس، بشكل عام. رجع الشاذلي إلى السكنى في القرية التي شهدت ولادته؛ وخصص وقته ليمارس رأيه خبيراً استراتيجياً، يكتب ويحلل كل ما يدور على الساحة.

أما «السلطة السياسية»، فظلَّت ترتع في معاقل وجودها؛ وكان من أمورها، بعد أن جرى اغتيال الرئيس السادات، أن ظهرت ثورة شعبية، بدأت يوم 25 كانون الثاني (يناير) 2011، عمَّت مصر من أقصاها إلى أقصاها؛ وتمكَّنت قوى هذه الثورة، من الإطاحة بحكم الرئيس محمد حسني مبارك، يوم 11 شباط (فبراير) 2011، بعد ثلاثين سنة من توليه السلطة السياسية.

واقع الحال، انتقل سعد الدين محمد الحسيني الشاذلي، إلى رحمة ربه، يوم 10 شباط (فبراير) 2011؛ وكان قد بلغ 89 سنة من العمر. شيعت جنازة الشاذلي، قطب الرأي في البنائية الصراعية للرأي والسلطة الرسمية، وقد جرى تنظيمها لتكون جنازة عسكرية وشعبية في آن واحد، في الوقت عينه، الذي أعلن فيه، عمر سليمان، نائب رئيس جمهورية مصر العربية، تنحي رئيس الجمهورية، الرئيس محمد حسني مبارك، عن منصبه كرئيس للدولة ورمز السلطة العليا فيها. يمكن النظر الى هذه النهاية المأساوية، على أنها مسرحية افتراضية درامية، قائمة على قطبين؛ أحدهما «الرأي»، بشخص سعد الدين الشاذلي؛ وثانيهما، «السلطة الرسمية»، بشخص محمد حسني مبارك، الذي انتهت إليه هذه السلطة، في السنوات الأخيرة من عمر الشاذلي. إن هذه المسرحية الافتراضية الصراعية، بأبعادها جميعها، وتشكلاتها التي نهضت بها، والخلاصات التي آلت إليها، إلى تماثل فذ مع تلك المآسي المسرحية الكلاسيكية، مثل «پرومثيوس في الاغلال» Prometheus Bound، لإسخيلوس Aeschylus و»الملك أوديب» Oedipus the King، لسوفوكلس Sophocles ، التي ما برح المسرح الإغريقي يزهو بها، وما انفكَّت الإنسانية تغتني بالتأمل في أعماق أبعادها.

يبقى، من جهة أولى، أن «الرأي»، عند سعد الدين الشاذلي، ظل موجوداً ومتناميا؛ وما برح محط اهتمام ودرس وتحليل، من قبل عسكريين وأكاديميين ومؤرخين وعلماء اجتماع، وحتى من قبل هيئات شعبة وتجمعات وطنية، رغم ما عاناه صاحبه من

اضطهاد وتغييب، وكذلك، من وفاة. ويبقى، من جهة ثانية، أن «السلطة الرسمية»، لم تستمر بوجه واحد أو بتوجه ثابت، طيلة ارتباط الشاذلي بالصراع معها. لقد تغيرت وتبدلت، بتغير الناس الذين تولوا مقاليدها؛ وتبدلت، كذلك، تفاعلاً مع أحوال مرت عليها، ووصلت إلى محطات راح فيها ناسها، وبقيت هي فراغاً معنوياً يحتاج أبداً إلى من يملأه.

«السلطة الرسمية»، بحكم واقع وجودها، خاضعة لتغيير توجهاتها؛ وفاقاً لمن يمسكون بزمام أمورها، ومدى تفاعل مصالحهم مع تغير الأحوال العامة وتبدلها. «الرأي»، بحكم انبثاقه من وعي صاحبه، ومدى التزامه بقناعاته، يبقى طالما كان صاحبه، وقد يتحول إلى مبدأ ومنهج، تتوارثه الأجيال كابراً عن كابر، إذ ما أحسن صاحبه نشره وإقناع الناس باتباعه. «السلطة الرسمية»، وجود آني، لا ثبات له، بتبدل القيمين عليه وتنوع مصالحهم؛ و»الرأي»، إذا ما كان سديداً، قادر على أن يبقى ويستمر في نمائه، حتى وإن مات صاحبه.